العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الجمعة 2026/08/28 - 15 ربيع الأول 1448
السنة 49 العدد 13899
Friday 28/08/2026
49th Year, Issue 13899
www.alarab.co.uk

أردوغان يواجه خصومه الإسلاميين

ملاحقة جماعات دينية مستقلة تكشف معركة أوسع لإعادة ترتيب مراكز القوة في تركيا

إعادة هندسة النفوذ داخل المعسكر المحافظ

أنقرة - تفتح العمليات الأمنية المتلاحقة التي تستهدف جماعات دينية ذات نفوذ في تركيا سؤالاً يتجاوز الاتهامات المالية والقضائية المعلنة، ليصل إلى طبيعة التحولات التي تشهدها منظومة الحكم في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان. فاستهداف جماعات إسلامية معروفة بمعارضتها للرئيس يوحي بأن أنقرة لا تعيد فقط ترتيب علاقتها بالمعارضة السياسية، وإنما تعمل أيضاً على إعادة ضبط مراكز النفوذ داخل البيئة المحافظة التي شكلت لسنوات جزءاً مهماً من قاعدة حزب العدالة والتنمية.

وخلال أغسطس/آب، استهدفت السلطات جماعة «سليمانجي» في عمليات شملت توقيف عشرات الأشخاص، بينهم زعيم الجماعة عليهان كوريش، على خلفية اتهامات تتعلق بغسل الأموال والاحتيال وتشكيل منظمة إجرامية. كما طالت الإجراءات شركات مرتبطة بالجماعة. وفي 25 أغسطس، أعلنت النيابة في أنقرة موجة ثالثة من التحقيقات، مع إصدار أوامر بتوقيف 54 شخصاً وتعيين أوصياء على 11 شركة وثلاث جمعيات مرتبطة بالجماعة.

وتكمن حساسية هذه التطورات في أن الجماعات الدينية ليست مجرد كيانات دينية واجتماعية، بل تمتلك في تركيا تاريخاً طويلاً من النفوذ السياسي وشبكات واسعة من الأتباع والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية.

> الجماعات الدينية ليست مجرد كيانات دينية واجتماعية، بل تمتلك تاريخاً طويلاً من النفوذ السياسي وشبكات واسعة من الأتباع

وقد استفاد حزب العدالة والتنمية خلال سنوات صعوده من التحالف الواسع داخل التيار المحافظ، لكن العلاقة بين السلطة وبعض الجماعات الإسلامية لم تكن مستقرة دائماً. ومع تحول أردوغان إلى مركز الثقل شبه الوحيد داخل المعسكر المحافظ، أصبحت الجماعات التي تحتفظ بهامش مستقل من التنظيم والتأثير السياسي أكثر عرضة للاحتكاك مع السلطة.

وتشير تحليلات حديثة إلى أن جماعة «سليمانجي» ظلت خارج المدار السياسي لأردوغان، وأن الخلاف بين الطرفين يعود إلى سنوات طويلة. ولذلك ينظر بعض المراقبين إلى توقيت الحملة باعتباره مؤشراً إلى رغبة السلطة في إخضاع مراكز النفوذ المحافظة المستقلة، وليس فقط معالجة مخالفات مالية.

لكن الحكومة التركية تقدم رواية مختلفة تماماً. فقد أكد وزير العدل أكين غورليك أن العملية ضد «سليمانجي» ليست موجهة ضد جماعة دينية بسبب أفكارها، وإنما تستهدف بنية مالية يُشتبه في ارتكابها جرائم غسل أموال واحتيال ومخالفات ضريبية.

وهذا التباين بين الروايتين هو جوهر القضية: هل تستخدم الدولة أدواتها القانونية لتفكيك شبكات مالية غير قانونية، أم أن القضاء والأمن أصبحا جزءاً من عملية أوسع لإعادة توزيع النفوذ داخل المجتمع المحافظ؟

ولم تتوقف التحركات عند «سليمانجي». ففي وقت سابق من أغسطس، استهدفت السلطات «مؤسسة فوركان»، وهي جماعة إسلامية أخرى معروفة بمواقفها المعارضة لأردوغان. وشملت العملية توقيف 32 شخصاً، بينهم مؤسس الجماعة ألبارسلان كويتول وزوجته، إلى جانب حجب الوصول إلى مئات الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي وتعيين أوصياء على شركات مرتبطة بأعضاء الجماعة، وفق تقارير تركية. ووجهت السلطات اتهامات تتعلق بتشكيل وإدارة منظمة إجرامية وغسل الأموال وتزوير وثائق والاحتيال المشدد.

ويعطي تزامن العمليتين انطباعاً بأن المسألة قد تكون أوسع من قضية واحدة، خصوصاً أن الجماعتين تنتميان إلى بيئة إسلامية محافظة، لكنهما احتفظتا بمسافة سياسية عن أردوغان.

ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة التحركات باعتبارها إعادة رسم للحدود داخل المعسكر المحافظ نفسه: من ينسجم مع الدولة يمكن أن يستمر في العمل، أما من يمتلك شبكة اجتماعية أو مالية أو سياسية مستقلة وقابلة للتحول إلى قوة منافسة، فقد يجد نفسه أمام رقابة أشد.

وتأتي هذه التحركات بالتزامن مع مسعى أردوغان لتثبيت مرحلة سياسية جديدة، خصوصاً مع دفعه باتجاه مشروع «تركيا خالية من الإرهاب» وإنهاء الصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني.

وفي خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الـ955 لمعركة ملاذكرد، ربط أردوغان بين إنهاء الإرهاب وتعزيز قوة الدولة والاقتصاد، مؤكداً أن المرحلة المقبلة ستفتح الطريق أمام تركيا أقوى وأكثر استقراراً.

وهذا السياق مهم لفهم تشديد قبضة السلطة. فكلما اقتربت تركيا من إعادة ترتيب ملفها الكردي والأمني، يصبح توحيد مراكز القرار الداخلي أكثر أهمية بالنسبة إلى الرئاسة.

لكن الوجه الآخر لهذه العملية هو تنامي المخاوف بشأن تركّز السلطة. فقد وثقت منظمات حقوقية دولية خلال السنوات الأخيرة تراجع مساحة المعارضة السياسية واستقلال القضاء، فيما ربطت بين تضييق الخناق على المعارضة وبين استمرار مركزية القرار في مؤسسة الرئاسة.

وإذا كانت مواجهة المعارضة السياسية قد أصبحت جزءاً معروفاً من المشهد التركي، فإن استهداف جماعات دينية محافظة يضيف بعداً جديداً إلى عملية إعادة ترتيب الداخل.

فالمسألة لم تعد فقط من يحكم الدولة، وإنما من يملك القدرة على التأثير في المجتمع خارج الدولة والحزب الحاكم.

المغرب يواجه الجفاف بإعادة توزيع المياه

الرباط - لم تعد معركة المغرب مع ندرة المياه تقتصر على البحث عن موارد جديدة، بل انتقلت إلى مرحلة أكثر طموحاً تقوم على إعادة توزيع المياه بين المناطق والأحواض وفق حجم الحاجة والقدرة على التعبئة.

وفي قلب هذا التحول، يبرز توسيع منظومة «الطريق السيار المائي» التي تستعد المملكة من خلالها لربط حوضي سبو وأم الربيع عبر شبكة لنقل المياه تمتد على نحو 300 كيلومتر، بطاقة تصل إلى 800 مليون متر مكعب سنوياً.

ويأتي المشروع في إطار سياسة مائية تتعامل مع الجفاف باعتباره تحدياً هيكلياً وليس ظرفاً عابراً. فالمغرب يواجه منذ سنوات تراجعاً متواصلاً في الموارد المائية، بينما يزداد الضغط على السدود والمياه الجوفية بسبب تغير المناخ، وتنامي الطلب الحضري، وحاجات القطاع الزراعي. لذلك تتجه الرباط إلى بناء منظومة أكثر ترابطاً تجمع بين تعبئة الموارد ونقلها وتخزينها وتنويع مصادرها وترشيد استهلاكها.

ويمثل الربط الجديد بين سبو وأم الربيع مرحلة متقدمة في مشروع أوسع يقوم على نقل المياه من الأحواض التي تتوفر فيها كميات أكبر إلى المناطق التي تواجه خصاصاً أو ضغطاً متزايداً.

وستستفيد مناطق سطات وبرشيد وجنوب الدار البيضاء من الموارد التي سيوفرها المشروع لتعزيز إمدادات مياه الشرب، بينما سيحصل حوض أم الربيع على موارد إضافية لدعم النشاط الزراعي، بما يغطي احتياجات مساحة تقدر بنحو 176 ألف هكتار.

> المعادلة التي يعمل المغرب على بنائها تقوم على حماية ركيزتين في الوقت نفسه: أمن السكان المائي واستمرارية الإنتاج الزراعي

وهنا تتجاوز أهمية المشروع مجرد تأمين إمدادات إضافية لعدد من المدن. فالمعادلة التي يعمل المغرب على بنائها تقوم على حماية ركيزتين في الوقت نفسه: أمن السكان المائي واستمرارية الإنتاج الزراعي.

ومع اكتمال مراحل لاحقة من المشروع، بما فيها تمديد الشبكة نحو سد المسيرة، من المنتظر أن ترتفع القدرة الإجمالية لنقل المياه تدريجياً إلى نحو 1.2 مليار متر مكعب سنوياً، ما يعني أن الربط بين الأحواض يتجه إلى التحول من مشروع محدود إلى شبكة وطنية أوسع.

ولا يبدأ هذا التوجه من الصفر. فقد شكل الربط الأول بين حوضي سبو وأبي رقراق تجربة عملية أثبتت جدوى نقل المياه بين الأحواض، بعدما أتاح تحويل كميات مهمة من الموارد المائية نحو المناطق الساحلية التي كانت تواجه ضغطاً متزايداً على إمداداتها.

وامتد هذا المشروع على نحو 67 كيلومتراً، وانطلق إنجازه في ديسمبر 2022، قبل أن يبدأ تشغيله تدريجياً في أغسطس 2023. وارتفعت قدرة التدفق من نحو 3 أمتار مكعبة في الثانية في المرحلة الأولى إلى 15 متراً مكعباً في الثانية لاحقاً.

وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها أظهرت أن معالجة أزمة المياه لا تعني بالضرورة انتظار سقوط الأمطار أو بناء سد جديد، وإنما يمكن أيضاً إعادة توجيه الموارد الموجودة بالفعل نحو الأماكن الأكثر احتياجاً إليها.

ومن هنا تأتي المرحلة الجديدة، التي تسعى إلى تحويل الربط بين الأحواض إلى بنية تحتية استراتيجية قادرة على الاستجابة لتفاوت الموارد المائية بين المناطق.

ويندرج المشروع ضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، الذي يتجاوز غلافه الاستثماري 130 مليار درهم، وهو ما يعكس حجم الرهان الذي تضعه المملكة على ملف المياه.

لكن هذه الاستراتيجية لا تعتمد على الربط بين الأحواض وحده. فهي تقوم على حزمة متكاملة تشمل تشييد السدود، وتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، إلى جانب تحديث شبكات التوزيع والحد من ضياع المياه واعتماد تقنيات أكثر كفاءة في الري.

وتعكس هذه المقاربة تحولاً مهماً في السياسة المائية المغربية: لم يعد المطلوب فقط توفير مزيد من المياه، بل ضمان أن كل قطرة يتم تعبئتها تصل إلى المكان والقطاع اللذين يحتاجان إليها بأعلى كفاءة ممكنة.

تقرأون في العدد

- بعد إسكات البنادق.. تركيا تدخل أصعب مراحل الملف الكردي ص2
- الهجري يتحدث باسمه لا باسم الدروز ص3
- من غرفة فرجينيا وولف إلى حرملك العربي ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

اليمن المستقر ليس ترفا جيوسياسيًا

مع تصاعد المواجهات وتزايد التوتر في البحر الأحمر، تبدو الحكومة اليمنية أمام مهمة تتجاوز إدارة الحرب. إنها تحاول أن تستعيد شيئًا أكثر أهمية: حق اليمن في أن يكون فاعلًا في تحديد مستقبل المنطقة، لا مجرد ساحة تتنافس فوقها القوى المحلية والإقليمية والدولية.

من هنا تكتسب الجولة الخليجية لوزيرة الخارجية اليمنية أفراح الزوبة أهمية تتجاوز جدول اللقاءات الدبلوماسية. فالمغزى الحقيقي للتحرك ليس في عدد الاجتماعات أو البيانات التي ستصدر عنها، بل في الرسالة التي يحملها: اليمن يريد أن يتحدث إلى محيطه من موقع الشريك، لا من موقع الدولة التي تطلب النجدة.

وهذا فارق كبير.

فالخليج بالنسبة إلى اليمن ليس مجرد مجموعة دول يمكن أن تقدم مساعدات سياسية أو اقتصادية. إنه المجال الطبيعي لأمنه واستقراره. والبحر الأحمر ليس مجرد ممر مائي يمر عبره النفط والبضائع، بل أحد الشرايين التي تربط اليمن بمحيطه العربي وبالاقتصاد العالمي.

لذلك فإن الدبلوماسية اليمنية، وهي تتحرك في الخليج، تحاول في الواقع إعادة تركيب المعادلة: أمن اليمن جزء من أمن الخليج، وأمن البحر الأحمر جزء من أمن التجارة الدولية، واستقرار اليمن ليس شأنًا يمنيًا داخليًا فقط.

وهذه ربما هي النقطة التي تحتاج صنعاء إلى أن تكون أكثر وضوحًا في عرضها.

لسنوات، كان يُنظر إلى الأزمة اليمنية أساسًا من خلال الحرب بين الحوثيين والحكومة والقوى المحلية المتنافسة. ثم اتسعت الصورة لتشمل إيران والسعودية والإمارات، وبعدها دخل البحر الأحمر بقوة إلى المشهد العالمي. ومع هجمات الحوثيين على الملاحة، أصبح اليمن حاضرًا في حسابات الأمن البحري الدولي بطريقة لم يعد ممكنًا معها الفصل بين الحرب الداخلية والأمن العالمي.

لكن هذه التطورات تحمل مفارقة. كلما أصبح البحر الأحمر أكثر أهمية، ازداد خطر أن يُختزل اليمن في موقعه الجغرافي. يصبح البلد الذي يطل على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم مجرد "موقع استراتيجي"، بينما يتراجع اليمن نفسه إلى المرتبة الثانية.

وهنا ينبغي للدبلوماسية اليمنية أن تقلب المعادلة.

اليمن ليس مضيق باب المندب فقط، وليس الساحل الذي تمر بمحاذاته السفن، وليس ساحة صراع بين إيران وخصومها. إنه دولة ينبغي أن تكون لها مصلحة مباشرة في حماية الملاحة الدولية، لأن استقرار الممرات البحرية لا يمكن أن ينفصل عن استقرار الدولة التي تطل عليها.

ومن هذه الزاوية، يصبح حشد الدعم الخليجي أكثر من تحرك سياسي تقليدي. إنه محاولة لتأسيس شراكة تقوم على المصالح المتبادلة.

تدرك دول الخليج أن اليمن المستقر ليس ترفًا جيوسياسيًا. فحدود اليمن وموقعه البحري وثقله السكاني تجعل استقراره مرتبطًا مباشرة بأمن الخليج.

لكن الدعم الخليجي الأكثر فاعلية لليمن لا ينبغي أن يُختزل في المساعدات أو المواقف السياسية. المطلوب هو الانتقال تدريجيًا إلى مفهوم أوسع: شراكة من أجل بناء الدولة اليمنية.

وهنا يمكن للدبلوماسية اليمنية أن تكون أكثر طموحًا.

فبدل أن يكون السؤال: ماذا يمكن أن يقدم الخليج لليمن؟ يمكن أن يصبح: ماذا يمكن أن يبني اليمن مع الخليج؟

الفرق بين السؤالين هو الفرق بين المساعدة والشراكة.

اليمن يحتاج إلى دعم سياسي، نعم. ويحتاج إلى دعم اقتصادي وأمني أيضًا. لكنه يحتاج قبل كل شيء إلى أن يشعر محيطه بأن الاستثمار في استقرار الدولة اليمنية ليس إحسانًا، بل استثمار في أمن الخليج نفسه.

وإذا استطاعت الحكومة اليمنية أن تقدم نفسها بهذه الطريقة، فإنها ستكون قد قطعت خطوة مهمة نحو استعادة موقعها السياسي.

الحكومة اليمنية تحتاج إلى أن تثبت باستمرار أنها ليست مجرد طرف عسكري في النزاع، بل المؤسسة التي تستطيع أن تجمع اليمنيين حول دولة واحدة، وأن تتحدث باسم اليمن في المحافل الإقليمية والدولية، وأن تقدم تصورًا لأمن البلاد واقتصادها وعلاقاتها الخارجية.

وهذا أكثر صعوبة من كسب معركة عسكرية، لكنه أكثر استدامة.

ولهذا فإن جولة الزوبة ينبغي أن تُقرأ باعتبارها جزءًا من معركة أطول: معركة استعادة الدولة لصورتها، وموقعها، وقدرتها على المبادرة.

التحدي الأكثر تعقيدًا هو أن الحوثيين نجحوا في نقل جزء من الصراع اليمني إلى مستوى دولي. فالملاحة في البحر الأحمر أصبحت مرتبطة مباشرة بالحسابات الأمنية للدول الكبرى وبأسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية.

وهنا تكمن فرصة الحكومة اليمنية.

يمكن لصنعاء أن تقول للعالم إن حماية البحر الأحمر لا ينبغي أن تعني فقط حماية السفن من الهجمات، بل حماية الدولة اليمنية من التفكك. فالأمن البحري المستدام لا يمكن أن يقوم إلى الأبد على العمليات العسكرية. يحتاج في النهاية إلى دولة مستقرة قادرة على بسط سلطتها على أراضيها وسواحلها، وإلى مؤسسات أمنية وطنية، وإلى اقتصاد قادر على إنتاج الاستقرار بدل تمويل اقتصاد الحرب.

> الدعم الخليجي لليمن لا ينبغي أن يُختزل في المساعدات أو المواقف السياسية. المطلوب هو الانتقال إلى مفهوم أوسع

بعبارة أخرى، لا يمكن تأمين البحر الأحمر من دون معالجة جذور عدم الاستقرار في اليمن.

الاختبار الحقيقي للدبلوماسية اليمنية ليس أن تحصل على بيانات تأييد جديدة. البيانات كثيرة في السياسة الدولية، لكنها لا تبني الدول.

الاختبار هو قدرتها على تحويل التعاطف الإقليمي إلى ترتيبات طويلة الأمد: دعم مؤسسات الدولة، تعزيز الاقتصاد، تطوير القدرات الأمنية، حماية الملاحة، وتنسيق المواقف تجاه مستقبل اليمن.

وهنا يمكن أن يصبح الخليج شريكًا في مشروع أكبر من احتواء الحرب.

فاليمن الذي يمتلك دولة مستقرة ومؤسسات موحدة واقتصادًا قادرًا على العمل سيكون أقل قابلية لأن يصبح ساحة لنفوذ الآخرين. وكلما ازدادت قدرة الدولة، تراجعت الحاجة إلى القوى الموازية لها.

وهذا هو جوهر المسألة.

الدبلوماسية ليست الوجه الناعم للحرب. إنها محاولة لمنع الحرب من أن تصبح قدر الدولة الوحيد.

واليمن، في هذه المرحلة، يحتاج إلى أن يخوض هذه المعركة بقدر كبير من الذكاء السياسي. عليه أن يخاطب الخليج بلغة المصالح المشتركة، وأن يخاطب المجتمع الدولي بلغة أمن الملاحة، وأن يخاطب اليمنيين بلغة الدولة والمواطنة.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الجمعة 2026/08/28
السنة 49 العدد 13899

بعد إسكات البنادق.. تركيا تدخل أصعب مراحل الملف الكردي

حلّ البنية المسلحة وإعادة دمج عناصر حزب العمال الكردستاني يفتحان الباب أمام مرحلة سياسية وقانونية جديدة

تبدو تركيا أمام منعطف جديد قد ينقل القضية الكردية من زمن البنادق إلى زمن السياسة. لكن السؤال الأصعب: هل يكفي إنهاء السلاح لإغلاق واحدة من أقدم أزمات تركيا، أم أن السلام الحقيقي سيظل مرهوناً بتسوية أوسع تعالج جذور الخلاف السياسي والحقوقي؟

أنقرة - تدخل المسألة الكردية في تركيا مرحلة تبدو مختلفة عن العقود الماضية، بعدما ظل السلاح والصراع الأمني لفترة طويلة العنوان الأبرز للعلاقة المعقدة بين الدولة التركية والحركة الكردية المسلحة. فالتطورات الأخيرة المرتبطة بالتشريعات الخاصة بحل البنية التنظيمية لحزب العمال الكردستاني وإعادة دمج عناصره تشير إلى أن أنقرة بدأت، تدريجياً، الانتقال من إدارة الصراع بمنطق المواجهة العسكرية إلى البحث عن ترتيبات سياسية وقانونية لمرحلة «ما بعد السلاح».

> السؤال الأهم في المرحلة المقبلة هو: إذا انتهى دور السلاح، فكيف ستُدار المطالب الكردية داخل النظام السياسي التركي؟

غير أن إسكات البنادق لا يعني بالضرورة أن الطريق نحو تسوية شاملة أصبح ممهداً. فالمرحلة الجديدة قد تكون الأصعب، لأنها تنقل الخلاف من ساحات القتال إلى طاولة السياسة، حيث تبرز أسئلة أكثر تعقيداً تتعلق بالحقوق والتمثيل والإصلاحات وحدود الاعتراف بالخصوصية الكردية داخل الدولة التركية.

طوال سنوات، تعاملت الدولة التركية مع حزب العمال الكردستاني بوصفه التحدي الأمني الأبرز الذي يهدد وحدة الدولة واستقرارها. وأنتج هذا الصراع آلاف الضحايا، كما ترك آثاراً عميقة في جنوب شرقي البلاد وفي العلاقة بين أنقرة وقطاعات واسعة من الأكراد.

لكن التحولات الإقليمية والداخلية، إلى جانب الإرهاق الذي خلفته سنوات طويلة من المواجهة، دفعت الملف تدريجياً نحو البحث عن مخرج مختلف. وإذا كانت الخطوات الحالية تتجه فعلاً إلى إنهاء البنية المسلحة وإعادة إدماج عناصرها ضمن ترتيبات قانونية محددة، فإن تركيا تكون قد وصلت إلى نقطة تحول تاريخية: إنهاء الحرب قد يصبح ممكناً، لكن بناء السلام لا يزال مهمة أكثر تعقيداً.

فالفرق كبير بين نزع السلاح وبين حل القضية. الأول إجراء أمني وتنظيمي يمكن ضبطه عبر التشريعات والمؤسسات، أما الثاني فيتطلب توافقاً سياسياً واجتماعياً حول شكل العلاقة المستقبلية بين الدولة ومواطنيها الأكراد.

وتبرز أهمية المرحلة الحالية في أن أنقرة لم تعد تركز فقط على إنهاء النشاط المسلح، بل باتت تواجه استحقاقاً قانونياً واسعاً يتعلق بمصير آلاف الأشخاص المرتبطين، بدرجات متفاوتة، بالتنظيم المسلح.

وهنا تبرز قضايا شديدة الحساسية، من بينها شروط إعادة الدمج، وآليات المحاسبة القانونية، وضمانات عدم العودة إلى العمل المسلح، فضلاً عن مستقبل القيادات والعناصر الموجودة خارج تركيا.

وتحاول الدولة، على ما يبدو، بناء إطار يحقق معادلة صعبة: تقديم مخرج يسمح بإنهاء دورة العنف، من دون أن يبدو الأمر تنازلاً يمس هيبة الدولة أو يفتح الباب أمام مطالب سياسية غير محسوبة النتائج.

لكن هذه المعادلة تضع السلطة أمام اختبار دقيق. فالتشدد المفرط قد يعرقل عملية إعادة الدمج، فيما قد يؤدي الانفتاح الكبير إلى إثارة اعتراضات داخل الأوساط القومية التركية.

ربما يكون السؤال الأهم في المرحلة المقبلة هو: إذا انتهى دور السلاح، فكيف ستُدار المطالب الكردية داخل النظام السياسي التركي؟

فالمسألة الكردية لا تختزل في حزب العمال الكردستاني، رغم أن التنظيم المسلح كان لعقود اللاعب الأكثر تأثيراً في مسارها. هناك أحزاب سياسية وقوى مدنية وشرائح اجتماعية واسعة تطالب بمعالجة ملفات تتصل بالحقوق الثقافية واللغوية والتمثيل السياسي والتنمية المحلية.

وهنا تكمن المفارقة: قد يؤدي اختفاء العامل المسلح إلى جعل النقاش السياسي أكثر وضوحاً، لكنه في الوقت نفسه قد يكشف حجم الخلافات التي كانت الحرب تخفيها.

فأنقرة تريد أن ترى في نهاية السلاح نهاية للمشكلة الأمنية، بينما قد ترى القوى الكردية في هذه النهاية بداية لمرحلة جديدة من المطالبة بالإصلاح السياسي.

وتمثل هذه المرحلة أيضاً اختباراً للرئيس رجب طيب أردوغان وحساباته السياسية. فنجاح مسار «ما بعد السلاح» قد يمنحه إنجازاً تاريخياً يتمثل في إنهاء أحد أطول الصراعات الداخلية في تركيا الحديثة.

لكن الفشل قد يحمل مخاطر معاكسة، إذ يمكن أن يؤدي إلى عودة الشكوك المتبادلة وإحياء التوترات القديمة في شكل جديد.

ويحتاج أي تقدم مستدام إلى بناء الثقة، وهي ربما السلعة الأكثر ندرة في هذا الملف. فالتجارب السابقة أظهرت أن المفاوضات يمكن أن تتعثر سريعاً عندما يشعر أحد الأطراف بأن الطرف الآخر يستخدم الحوار لكسب الوقت أو لتحقيق مكاسب تكتيكية.

لذلك فإن نجاح المرحلة الجديدة لن يقاس فقط بعدد الأسلحة التي يتم تسليمها أو العناصر التي يجري دمجها، بل بقدرة المؤسسات التركية على إنتاج ضمانات سياسية وقانونية تجعل العودة إلى العنف خياراً غير قابل للتكرار.

ولا تنفصل المسألة الكردية في تركيا عن التحولات الأوسع في المنطقة. فالملف الكردي يمتد بتشابكاته إلى العراق وسوريا وإيران، وهو ما يجعل أي تحول داخل تركيا ذا انعكاسات تتجاوز حدودها.

وتكتسب التطورات في سوريا أهمية خاصة، في ظل الجدل حول مستقبل القوى الكردية المسلحة وترتيبات دمجها داخل مؤسسات الدولة. كما أن نجاح أنقرة في إنهاء الصراع مع حزب العمال الكردستاني قد يعزز قدرتها على إعادة صياغة مقاربتها للملف الكردي إقليمياً.

لكن التشابك الإقليمي يحمل في المقابل مخاطر. فغياب الاستقرار في الساحات المجاورة قد يعرقل أي محاولة لبناء سلام داخلي دائم، خصوصاً إذا بقيت الجماعات المسلحة والشبكات العابرة للحدود قادرة على التأثير في المشهد.

بعد عقود من المواجهة، تبدو تركيا أمام لحظة يمكن أن تغير تاريخ المسألة الكردية. لكن المفارقة أن المرحلة الأصعب قد تبدأ فعلاً بعد إسكات البنادق.

فالسلاح، رغم كلفته الهائلة، جعل خطوط الصراع واضحة: دولة تواجه

تعقيدات ما بعد السلاح

تنظيماً مسلحاً. أما في مرحلة ما بعد السلاح، فإن الأسئلة تصبح أكثر تعقيداً: ما حدود الإصلاح؟ وكيف تُبنى الثقة؟ ومن يمثل الأكراد؟ وما الذي يمكن للدولة تقديمه من دون الدخول في صدام مع القوى القومية؟

لهذا، فإن حل البنية المسلحة سيكون خطوة كبيرة، لكنه ليس نهاية الطريق. فالسلام الدائم يحتاج إلى أكثر من تشريع وإعادة دمج؛ يحتاج إلى تسوية سياسية توازن بين وحدة الدولة وحقوق المواطنين، وبين هواجس الأمن ومتطلبات الاستقرار.

وقد تكون تركيا قد نجحت في الاقتراب من نهاية مرحلة الحرب، لكنها تدخل الآن اختباراً أكثر صعوبة: هل تستطيع تحويل نهاية السلاح إلى بداية سلام حقيقي، أم ستكتشف أن البنادق كانت فقط أكثر وجوه المسألة الكردية صخباً؟

فرنسا تهرب من الساحل إلى شرق أفريقيا.. لاستعادة النفوذ

بعد خسارة مواقعها العسكرية والسياسية في غرب أفريقيا، باريس تحاول بناء نفوذ جديد عبر الاستثمار والشراكات

باريس - لم تعد معركة فرنسا في أفريقيا تدور حول القواعد العسكرية والوجود الأمني كما كانت خلال العقود الماضية، بل انتقلت إلى ساحات أكثر اتساعاً وتعقيداً: الاستثمار، التكنولوجيا، البنية التحتية، التعليم، التجارة والدبلوماسية. فمع تراجع الحضور الفرنسي في دول الساحل وتصاعد خطاب السيادة الأفريقية، تبدو باريس وكأنها تعيد توجيه بوصلتها من غرب القارة إلى شرقها، حيث توجد اقتصادات أكثر انفتاحاً وشركاء أقل ارتباطاً بالإرث الاستعماري الفرنسي. ويأتي هذا التحول في لحظة تعيد فيها أفريقيا نفسها رسم خريطة علاقاتها الخارجية. الصين تتوسع بقوة في البنية التحتية والتجارة والتكنولوجيا، وروسيا تسعى إلى تثبيت موقعها لاعباً أمنياً وسياسياً، بينما تبني تركيا شبكة نفوذ تجمع التجارة والدفاع والتعليم والطيران. وفي المقابل، لم تعد الحكومات الأفريقية مستعدة لقبول علاقة تقوم على شريك خارجي مهيمن، بل تتعامل مع القوى الدولية وفق قاعدة جديدة: لا حليف دائم، بل شراكة تحقق أكبر قدر من المكاسب الوطنية.

تكشف التحركات الفرنسية الأخيرة عن محاولة واضحة لإعادة تعريف حضور باريس. فقد استضافت نيروبي في مايو 2026 قمة «Africa Forward» التي شارك فيها أكثر من 7000 شخص، ونُظمت بالشراكة بين فرنسا وكينيا، في إشارة سياسية قوية إلى رغبة باريس في توسيع خطابها الأفريقي خارج الفضاء الفرنكوفوني التقليدي. والأهم أن القمة ركزت على الاستثمار والابتكار والنمو والبنية التحتية، لا على النفوذ العسكري أو الملفات الأمنية فقط.

وفي القمة، أعلنت فرنسا والجهات المشاركة تعبئة استثمارات بقيمة 23 مليار يورو في أفريقيا، بينها 14 مليار يورو من الشركات الفرنسية، فيما تحدث الرئيس إيمانويل ماكرون صراحة عن رغبة فرنسا في استعادة حصتها من الأسواق ليس فقط في أفريقيا الفرنكوفونية، وإنما أيضاً في أفريقيا الناطقة بالإنجليزية والبرتغالية.

وهنا تكمن أهمية شرق أفريقيا بالنسبة إلى باريس. فكينيا، وإثيوبيا، وجيبوتي وغيرها من دول المنطقة تمنح فرنسا بوابة نحو فضاء اقتصادي وسياسي لا تحكمه اللغة الفرنسية، وفيه مراكز تجارية وممرات بحرية وموانئ وقطاعات تكنولوجية وطاقة تتزايد أهميتها.

وتحاول باريس، في مقاربتها الجديدة، التخلص من صورة القوة الأوروبية التي تأتي إلى القارة محملة بشروط سياسية أو أمنية. ففي قمة نيروبي، ركز الخطاب الفرنسي على أن الأفارقة يريدون الاستثمار وليس المساعدات، وعلى الانتقال من العلاقة الرأسية إلى شراكات تقوم على الاستثمار المشترك وخلق القيمة.

هذه ليست مجرد إعادة صياغة لغوية. فرنسا تدرك أن نموذج العلاقات القديم فقد كثيراً من جاذبيته، وأن المنافسين الجدد يقدمون للحكومات الأفريقية خيارات أوسع.

وفي كينيا تحديداً، وقعت فرنسا عبر الوكالة الفرنسية للتنمية خمس اتفاقيات بنحو 170 مليون يورو في مجالات الطاقة المتجددة والربط الرقمي وإدارة المياه والتعليم، بما يعكس الاتجاه نحو أدوات نفوذ طويلة الأمد أقل ظهوراً من القواعد العسكرية، لكنها قد تكون أكثر استدامة.

الحديث عن «تراجع فرنسا» في أفريقيا صحيح جزئياً، لكنه لا يعني أن باريس غادرت القارة. فقد تراجع نفوذها بصورة واضحة في دول الساحل، بينما تصاعدت الصين وروسيا وتركيا بوصفها بدائل أو منافسين. وتقر دراسات فرنسية رسمية بأن القارة تشهد تحولاً عميقاً في موازين القوى، مع تراجع تدريجي للحضور الفرنسي وصعود الصين وروسيا.

لكن المشكلة بالنسبة إلى فرنسا لا تتعلق فقط بعدد الجنود أو القواعد. المشكلة الأعمق هي تآكل الثقة السياسية التي كانت تشكل قاعدة نفوذها.

> كِينيا، وإثيوبيا، وجيبوتي وغيرها من دول المنطقة تمنح فرنسا بوابة نحو فضاء اقتصادي وسياسي لا تحكمه اللغة الفرنسية

ففي الساحل، استفادت روسيا من الفراغ الذي خلفته الأزمات السياسية وفشل أو انتهاء مبادرات أمنية غربية وفرنسية، بينما استفادت الصين من موقعها كقوة استثمارية وتجارية كبرى. وفي المقابل، وسعت تركيا حضورها عبر مزيج من التجارة والدفاع والتعليم والخدمات، مقدمة نفسها لشريحة من الدول الأفريقية كخيار ثالث بين الغرب وروسيا.

إذا كانت فرنسا تحاول إعادة اكتشاف أفريقيا، فإن الصين موجودة أصلاً في قلب التحول الاقتصادي للقارة.

تملك بكين شبكة واسعة من العلاقات التجارية والاستثمارية، وتحولت في السنوات الأخيرة إلى لاعب مهم في البنية التحتية والطاقة والاتصالات والتعدين. كما توسع دورها في الأمن والتعاون العسكري، ولم تعد علاقتها بأفريقيا محصورة في القروض والمشروعات الكبرى.

وهذا يجعل المنافسة مع باريس مختلفة عن صراعات الماضي. ففرنسا لا تنافس فقط روسيا على النفوذ الأمني، وإنما تواجه الصين في معركة الأسواق والتكنولوجيا وسلاسل التوريد والمعادن الاستراتيجية.

أما روسيا، فتميل إلى استثمار أدوات القوة الصلبة والشراكات الأمنية، خصوصاً في البيئات الهشة، مع محاولة توسيع نفوذها في مناطق جديدة. وتشير دراسات حديثة إلى أن موسكو اكتسبت نفوذاً كبيراً في الساحل، لكنها تظل أضعف بكثير من الصين والدول الغربية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية.

لكن نقل مركز الثقل الفرنسي نحو شرق أفريقيا لا يعني أن المنطقة ستتحول تلقائياً إلى «ساحة فرنسية».

فالدول الأفريقية نفسها أصبحت أكثر قدرة على المناورة. وهي لا تبحث عن استبدال النفوذ الفرنسي بنفوذ صيني أو روسي أو تركي، بقدر ما تريد توسيع خياراتها. وقد كرست قمة نيروبي نفسها خطاب «الشراكة بين الندّين» واحترام السيادة وامتلاك الدول الأفريقية لأولوياتها التنموية، وهي مبادئ تعكس تحولاً أوسع في طبيعة العلاقة بين أفريقيا وشركائها الدوليين.

وتبدو هذه النقطة حاسمة بالنسبة إلى باريس: نجاحها لن يتوقف فقط على قدرتها على ضخ الأموال، بل على قدرتها على تقديم نفسها كشريك يحترم الحسابات الأفريقية الجديدة.

فكينيا لا تريد أن تكون حليفاً تابعاً لفرنسا، وإثيوبيا لا تريد العودة إلى علاقات تقليدية مع قوة واحدة، وجيبوتي تدرك قيمة موقعها الاستراتيجي وتعدد القوى الموجودة على أراضيها وحول موانئها. وبالتالي، فإن هامش المناورة الأفريقي أصبح أكبر بكثير.

قمة نيروبي وبوابة الشراكة الجديدة

العرب
الجمعة 2026/08/28
السنة 49 العدد 13899

حين يخاف الحاكم من خياله

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

يُقال إن السلطة تمنح صاحبها القوة والأمان، لكن التاريخ يقول شيئًا آخر. فكلما كانت السلطة أكثر عنفًا، واتسعت حول الحاكم دائرة الدم، ضاقت أمامه دائرة الأمان، حتى يغدو الرجل الذي يخشاه الملايين أكثر الناس خوفًا على حياته. وصدام حسين مثال واضح على هذه المفارقة.

لم يبدأ خوف صدام بعد وصوله إلى الرئاسة، ولا بعد أن كثرت حوله المؤامرات والخصومات، بل لازمه منذ كان صبيًا في تكريت، وتحديدًا منذ اغتياله ابن عمومته الحاج سعدون الناصري. وأنا لا أنقل هنا روايةً سمعتها، ولا حكايةً متداولةً عن الآخرين؛ فقد كنتُ الشاهد الوحيد على تلك الجريمة، وأدليت بشهادتي أمام مركز شرطة تكريت، وهي مثبتة في أوراق التحقيق.

منذ ذلك اليوم عاش صدام وهو يعرف أن وراء القتيل إخوةً وأبناءً قد يباغته أحدهم يومًا بضربة خنجرٍ أو رصاصة مسدس، ثأرًا لأخ أو أب قُتل غيلة. ومن يفتح باب الدم بيده يظل يلتفت وراءه، مترقبًا مَن سيدخل منه طلبًا للثأر.

ثم أضيف إلى خوفه القديم خوف جديد، بعد اشتراكه، وهو في الثانية والعشرين من عمره، في محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم عام 1959. فقد أدرك من تجربته الشخصية أن رصاصة واحدة، يطلقها شاب يتمكن من الاقتراب، قد تنهي حياة أقوى حاكم مهما بلغ نفوذه وعدد حراسه.

امتلك القصور والحراس والأجهزة لكنه افتقد النوم الآمن؛ الحاكم الذي صنع دولة من الخوف أصبح أول سجين فيها يطارده هاجس المؤامرة والاغتيال

ولم يفارقه ذلك الهاجس حين أسس في ستينيات القرن الماضي جهاز "حنين" السري لتعقب خصوم حزب البعث وأعدائه والتخلص منهم. كان يعرف، بحكم ما فعله هو نفسه، أن الاغتيال لا يحتاج دائمًا إلى جيش أو انقلاب، بل إلى سلاح صغير وفرصة قصيرة ورجل يستطيع الاقتراب. وهكذا لم تصنع الرئاسة خوف صدام من العدم؛ لقد كان الخوف قديمًا متجذرًا فيه.

وتكشف حادثة وقعت وقد أصبح المسؤول الأول عن أمن الحزب والدولة بعد انقلاب30 يوليو/ تموز 1968، وقبل أن يصبح نائبًا للرئيس، مدى تمكن ذلك الخوف منه. كان أحد أبناء عمومته مسؤولًا عن إحدى فرق حماية منزله. وفي يوم عطلته الأسبوعية أراد زيارة أقاربه في منزل صدام. ولأنه كان معروفًا لدى الحراس، وهو من أقارب صدام، ومن رجال الحماية أيضًا، سمحوا له بالمرور من دون تفتيش. في نظر الحراس لم يحدث ما يستحق الاهتمام، أما في نظر صدام فذلك خرق أمني لا يُغتفر.

غضب حين علم بالأمر، وأمر بطرد ابن عمه وسجنه، كما أمر بطرد أفراد الحماية الذين كانوا في الخدمة ذلك اليوم وسجنهم؛ لأنهم سمحوا لرجل بالمرور من دون تفتيش، مهما كانت درجة قرابته أو مقدار الثقة به. لم تكن الحادثة مجرد تشدد في تطبيق التعليمات الأمنية، بل كانت نافذة صغيرة نطل منها على عالم صدام الداخلي، حيث الشك قاعدة، والثقة استثناء، وحيث يستطيع القريب، في لحظة واحدة، أن يتحول إلى قاتل محتمل.

ومع اتساع سلطته اتسعت دائرة خوفه. فقد أغرق نفسه، على امتداد سنوات حكمه، في دماء خصوم حقيقيين ومفترضين، بل في دماء رفاق وأقاربَ ورجالٍ خدموه وأخلصوا له. ولذلك ظل هاجس المؤامرة يطارده: من ينقلب عليّ؟ من يخونني؟ من يستطيع الاقتراب مني بسلاح أو قنبلة؟

ويروي سلوان المسلط، ابن عم صدام وأحد مرافقيه الشخصيين، في حديث تلفزيوني مع قناة "المشهد" أن الرجل الذي كانت تحت تصرفه القصور الرئاسية والحراسات والأجهزة لم يكن يطمئن إلى النوم في قصوره. كان يلجأ إلى بيوت صغيرة بعيدة عن الأنظار، ويغير مكان مبيته، أحيانًا، ثلاث مرات في الليلة الواحدة. وهنا تكتمل المفارقة: الرجل الذي امتلك عشرات القصور لم يكن يطمئن إلى النوم في واحد منها.

لقد كان يعرف أن الخطر لا يأتي دائمًا من العدو البعيد. قد يأتي من قريب، أو صديق، أو ضابط، أو حارس، بل ربما من أحد أفراد الأسرة نفسها. لذلك كان كل رجل يقترب منه مشروع اغتيال، وكل باب يُفتح من دون تفتيش، مشروع اغتيال كذلك.

إن الحاكم الخائف لا يكتفي عادةً بزيادة عدد الحراس، بل يبدأ بالبحث عن مصدر الخطر في كل من حوله. هذا الضابط قوي أكثر مما ينبغي. هذا الوزير محبوب أكثر مما ينبغي. هذا الرفيق يعرف أسرارًا أكثر مما ينبغي. هذا القريب يدخل البيت بسهولة أكثر مما ينبغي. ومن هنا تبدأ دائرة يصعب إيقافها: الخوف يولّد الشك، والشك يولّد القمع، والقمع يخلق المظلومين وطلاب الثأر، وهؤلاء يولّدون خوفًا أكبر، فيعود الحاكم إلى مزيد من الشك والقمع.

وقد يستطيع الحاكم مراقبة ضباطه، لكنه لا يستطيع قراءة أفكارهم. يستطيع تبديل حراسه، لكنه لا يستطيع التأكد من أن الحارس الجديد أكثر أمنًا وأمانًا من القديم. ويستطيع تغيير مكان نومه ثلاث مرات في ليلة واحدة، لكنه لا يستطيع تغيير الحقيقة التي يهرب منها: أنه خائف.

لقد امتلك صدام القصور والحراس والأجهزة والمواكب والأسلحة، وكان يستطيع أن يأمر باعتقال إنسان فيُعتقل، أو بطرد مسؤول فيُطرد، وأن يجعل دولة كاملة تشعر بأن عيون السلطة تراقبها في كل مكان. ولكنه افتقد شيئًا بسيطًا يملكه ملايين الناس، هو أن ينام كل ليلة دون خوفٍ من خنجرٍ أو رصاصة انتقام.

في البداية خاف الناس منه، ثم بدأ هو يخاف من الناس، ثم من رفاقه، ثم من حراسه وأقاربه، وفي النهاية صار يخاف حتى من البيت الذي سينام فيه. وهكذا أصبح الحاكم الذي صنع دولةً من الخوف أولَ سجين فيها.

دولة الخوف

الهجري يتحدث باسمه لا باسم الدروز

علي قاسم
كاتب سوري

المشكلة ليست في أن رجل دين أو زعيمًا محليًا اختار موقفًا سياسيًا مثيرًا للجدل. فالمجتمعات، ومنها المجتمع الدرزي، ليست كتلة سياسية واحدة، ومن الطبيعي أن تتعدد فيها الآراء حول الدولة والسلطة والمستقبل. المشكلة تبدأ عندما يتحول موقف شخص أو تيار إلى ادعاء بأنه يمثل طائفة بأكملها.

وهنا تحديدًا ينبغي التمييز بين السويداء بوصفها مجتمعًا سوريًا متنوعًا في مواقفه، وبين مشروع سياسي يطرحه الشيخ حكمت الهجري وحلفاؤه. فالوقائع المتاحة لا تسمح بالقول إن الدروز في سوريا اتفقوا على الانضمام إلى إسرائيل، بل تشير بالعكس إلى وجود رفض واضح لهذا الطرح، وإلى تباين داخل البيئة الدرزية نفسها. في الواقع ما تؤكده المتابعات هو أن المزاج العام وأغلبية أهالي السويداء لا يريدون التخلي عن سوريتهم. وأن سكان المحافظة "ليس لهم إلا دولتهم" رغم خلافاتهم مع دمشق.

وهذا التفصيل مهم، لأن الخطأ الأكبر. السويداء ليست الهجري، كما أن الدروز ليسوا الهجري. والاختلاف مع دمشق لا يعني بالضرورة الرغبة في الانضمام إلى إسرائيل، كما أن المطالبة بضمانات أمنية أو حقوق سياسية أو إدارة محلية لا تعني تلقائيًا مشروع انفصال.

تصريحات حكمت الهجري بالانضمام إلى إسرائيل تمثل موقفًا شخصيًا مثيرًا للجدل، لا إجماعًا درزيًا، إذ إن المظاهرات المؤيدة محدودة العدد والتأثير

لقد شهدت السويداء بالفعل تحركات رفعت خلالها أعلام إسرائيل، ولا يمكن إنكار وجود مجموعات تتبنى خطابًا أكثر قربًا من إسرائيل وتطالب بتقرير المصير أو الانفصال. ففي يناير/كانون الثاني وأبريل/ نيسان 2026، ظهرت مثل هذه المشاهد في تظاهرات مرتبطة بأتباع الهجري. لكن وجود هذه التظاهرات لا يعني وجود إجماع شعبي، تمامًا كما أن رفع علم في ساحة عامة لا يمنح صاحبه تفويضًا بالتحدث باسم مجتمع بأكمله.

بل إن غالبية الأصوات الدرزية التي ظهرت في سياقات أخرى قالت بوضوح إن دعوات الانفصال والتقسيم مرفوضة، وإن بوصلة أبناء المنطقة هي سوريا. وعبّروا عن رفضهم للتدخل الإسرائيلي.

هذه الأصوات لا ينبغي أن تُستخدم بدورها للقول إن جميع الدروز يؤيدون دمشق أو يرفضون أي شكل من أشكال الحكم المحلي. ذلك سيكون خطأً معاكسًا. الحقيقة الأكثر تعقيدًا هي أن داخل المجتمع الدرزي نقاشًا حقيقيًا حول الأمن والحقوق والعلاقة مع السلطة المركزية، لكن هذا النقاش لا يمكن اختزاله في خيار واحد.

ولعل أكثر ما يجعل خطاب الانضمام إلى إسرائيل صادمًا بالنسبة إلى الذاكرة السورية هو أنه يصطدم مع أحد أبرز فصول التاريخ الوطني الذي لعب فيه جبل العرب دورًا مركزيًا.

قبل قرن تقريبًا، خرج سلطان باشا الأطرش من جبل العرب ليقود الثورة السورية الكبرى ضد الانتداب الفرنسي. ولم تكن المسألة، في جوهرها، مشروعًا لبناء دولة درزية مستقلة، كما حاولت بعض القراءات الاستعمارية تقديمها، بل تحولت الثورة سريعًا إلى مشروع وطني سوري أوسع. وقد أظهر الأطرش، في خطابه السياسي، تمسكًا بوحدة سوريا وبناء دولة وطنية تقوم على السيادة والقانون والحرية والمساواة.

والأكثر دلالة أن شعار الثورة الذي ارتبط باسم سلطان الأطرش كان: "الدين لله والوطن للجميع". وهو شعار يصعب تجاهل دلالته اليوم، لأن معناه يتجاوز حدود اللحظة التي ولد فيها. إنه يقول إن الانتماء الديني لا يلغي الانتماء الوطني، وإن الدفاع عن جماعة محلية لا يتطلب تحويلها إلى جزيرة منفصلة عن محيطها.

لقد انطلقت الثورة من جبل العرب، لكنها لم تبقَ فيه. امتدت إلى حماة ودمشق والغوطة ومناطق سورية أخرى، وشارك فيها سوريون من خلفيات متعددة، الأمر الذي جعلها واحدة من أهم محطات المقاومة الوطنية ضد الانتداب الفرنسي.

وهذا التاريخ لا يعني أن الدروز مطالبون بتبني موقف سياسي واحد إلى الأبد، ولا أن تجربة 1925 تمنعهم من نقد الدولة السورية أو المطالبة بإصلاحها. التاريخ ليس قيدًا على الحاضر. لكنه يصبح مهمًا عندما يحاول أحدهم إعادة تعريف هوية جماعة كاملة بطريقة تتناقض جذريًا مع جزء أساسي من ذاكرتها الوطنية.

المسألة الأكثر خطورة في خطاب الهجري ليست حتى فكرة الانضمام إلى إسرائيل في حد ذاتها، وإنما المنطق السياسي الذي يقف خلفها.

لقد قال الهجري في يناير/كانون الثاني إن إسرائيل هي الطرف المؤهل لضمان ترتيبات مستقبلية في المنطقة، وتحدث عن الاستقلال وعن دور إسرائيلي في حماية السويداء. وفي تصريحات أحدث، تجاوز الخطاب فكرة "الضمانة" إلى لغة أكثر جذرية، عندما تحدث عن الدروز بوصفهم جزءًا من إسرائيل.

لكن التاريخ السياسي للمنطقة يقدم درسًا قاسيًا: حين تدخل الطوائف في علاقة حماية مع قوة خارجية، فإنها نادرًا ما تبقى صاحبة القرار الكامل في تعريف مصالحها.

إسرائيل لا تتعامل مع الجنوب السوري من منظور عاطفي أو طائفي. إنها دولة لها حساباتها الأمنية والإستراتيجية. ومن الطبيعي أن تبحث عن ترتيبات تخدم أمن حدودها ونفوذها الإقليمي. ولذلك فإن تحويل العلاقة معها إلى مشروع هوية سياسية للطائفة الدرزية يحمل مخاطرة كبيرة: أن تتحول الجماعة من صاحب قضية إلى ورقة في لعبة أكبر منها.

وهنا يصبح السؤال الحقيقي ليس: هل تستطيع إسرائيل حماية السويداء؟ بل: ما الذي يحدث للسويداء إذا أصبحت حمايتها مرتبطة بإسرائيل؟ قد يبدو ذلك في لحظة الخوف خيارًا عمليًا، لكنه على المدى الطويل قد يخلق عزلة عربية وسورية، ويضع الدروز في مواجهة محيطهم، ويمنح خصومهم ذريعة لاتهامهم بالارتهان للخارج. والأخطر أنه قد يقسم المجتمع الدرزي نفسه بين من يرى إسرائيل ضمانة ومن يرى فيها قوة خارجية تستخدم القضية لخدمة مصالحها.

ثمة حقيقة أخرى ينبغي ألا تضيع وسط هذا الجدل: لا ينبغي تحويل الخلاف مع دمشق إلى خصومة مع سوريا.

الدروز في السويداء لديهم، مثل بقية السوريين، أسئلة مشروعة حول الأمن والتمثيل السياسي والحقوق والعدالة والمحاسبة ومستقبل الدولة. وهذه الأسئلة لا يمكن إسكاتها بشعار الوحدة الوطنية وحده. الدولة السورية الجديدة، إذا كانت تريد بناء شرعية مستدامة، مطالبة بأن تقدم للدروز ضمانات حقيقية للمواطنة والمساواة والأمن، وأن تتعامل مع السويداء باعتبارها شريكًا في الدولة.

لكن الفرق كبير بين أن تطالب بحقوقك داخل وطنك، وبين أن تبحث عن وطن بديل.

والفرق أكبر بين أن تطلب ضمانات دولية مؤقتة، وبين أن تجعل قوة أجنبية مرجعية لمستقبلك السياسي.

من هنا يمكن أن يكون رفض خطاب الهجري فرصة لإعادة صياغة النقاش حول السويداء بطريقة أكثر عقلانية: كيف نبني دولة سورية تحمي الدروز من دون أن تعزلهم؟ وكيف نضمن حقوقهم من دون تحويلهم إلى مشروع انفصال؟ وكيف يمكن أن تكون المواطنة أقوى من الخوف؟

ربما تكون المفارقة الأكثر إثارة للتأمل أن قوة الدروز التاريخية لم تأتِ يومًا من عزلتهم عن محيطهم، بل من قدرتهم على الحفاظ على خصوصيتهم وهم جزء من المجال الوطني الأوسع.

تاريخ الدروز في سوريا والمنطقة يؤكد وطنيتهم وانتماءهم العروبي من ثورة سلطان باشا الأطرش إلى مواقفهم الرافضة للتقسيم والانفصال عن الدولة السورية

لقد أثبت تاريخ سلطان باشا الأطرش أن الهوية الدرزية لم تكن بحاجة إلى الانفصال لكي تحافظ على نفسها. بل إن أحد أهم رموزها السياسية الحديثة ارتبط اسمه بمشروع وطني سوري عابر للطوائف. وتشير مصادر تاريخية إلى أن الأطرش رفض أن يكون هدفه استقلال الدروز، وأكد أن غايته كانت استقلال سوريا كلها. وهذا لا يعني أن السويداء يجب أن تعود إلى الماضي، بل يعني أن الماضي نفسه يقدم درسًا معاكسًا تمامًا لذلك الذي يحاول خطاب الانضمام إلى إسرائيل تقديمه.

فالهوية لا تحتاج إلى جدار لكي تحمي نفسها.

والأمن لا يحتاج إلى وصاية أجنبية.

والخصوصية الثقافية لا تتناقض مع الدولة الوطنية.

والحقوق لا تتطلب مغادرة الوطن.

لهذا ينبغي التعامل مع تصريحات الهجري باعتبارها موقفًا سياسيًا مثيرًا للجدل، لا تفويضًا شعبيًا. فحتى المسؤولون المحليون في السويداء وصفوا خطابه بأنه لا يمثل المحافظة.

في النهاية، قد يكون أكبر خطأ هو السماح لخطاب الهجري بأن يحول السؤال من "كيف نحمي الدروز؟" إلى "هل الدروز سوريون أم إسرائيليون؟". فهذا السؤال الأخير يخدم منطق التقسيم أكثر مما يخدم أهل السويداء.

السويداء ليست بحاجة إلى أن تختار بين كرامتها وسوريتها. وسوريا ليست مطالبة بأن تختار بين وحدتها وحقوق مكوناتها. الطريق الأكثر عقلانية هو بناء دولة تستطيع أن تمنح الاثنين معًا.

أما إسرائيل، مهما كانت حساباتها في الجنوب السوري، فلا تستطيع أن تمنح الدروز ما يمنحه التاريخ والانتماء والمواطنة: بيتًا لا يحتاج إلى حماية خارجية كي يكون بيتًا.

قوة الدروز اليوم لا تكمن في الانضمام إلى دولة أخرى، ولا في تحويل السويداء إلى جزيرة سياسية محاطة بالحدود والمخاوف، وإنما في استعادة أفضل ما في تاريخهم: القدرة على الدفاع عن خصوصيتهم من داخل وطنهم، وعلى تحويل الاختلاف إلى شراكة، والخوف إلى مواطنة.

ذلك هو الدرس الذي تركه سلطان باشا الأطرش قبل قرن، وربما يكون اليوم أكثر راهنية من أي وقت مضى.

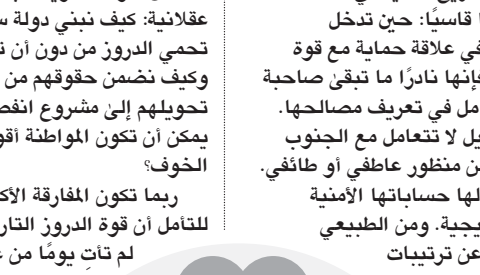

موقف شخصي مثير للجدل

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الجمعة 2026/08/28
السنة 49 العدد 13899

من غرفة فرجينيا وولف إلى حرملك العربي

منصة رقمية تفتح عوالم الكتابة أمام النساء خارج شروط الشهرة والاحتراف

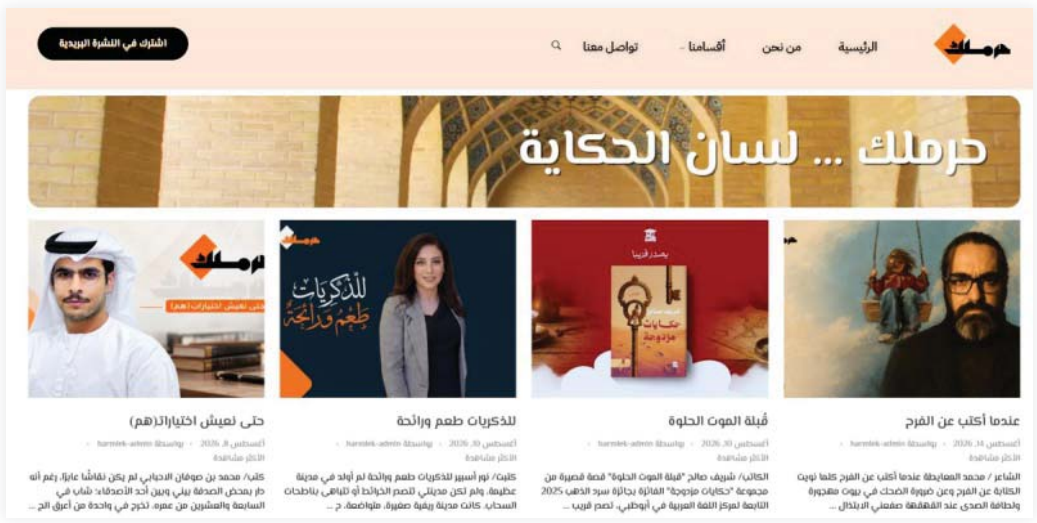

ليس كل من يكتب يرغب في شهرة أو مجد أدبي، ونادرة عربيا المنصات الموجهة إلى هؤلاء أو تلك التي تجمع بين الكتاب الهواة والمحترفين مثل منصة حرملك التي تفتح غرفا للكاتبات وحتى الكتاب.

رانيا عبدالعاطي
كاتبة مصرية

حين كتبت فرجينيا وولف عن غرفة تخص المرء وحده، لم تكن تتحدث فقط عن مكان مغلق تستطيع المرأة أن تعمل داخله، وإنما عن امتلاك المساحة والوقت والقدرة على التفكير والكتابة بعيدًا عن القيود التي تفرضها الحياة عليها.

بعد عقود طويلة، انتقلت الفكرة إلى فضاء مختلف هو الإنترنت، حيث لم تعد الغرفة بالضرورة مكانًا ماديًا، وإنما يمكن أن تصبح مساحة رقمية تمنح الإنسان فرصة لأن يقول ما لديه وأن يجد من يصغي إليه.

من هنا تبدأ حكاية حرملك، المنصة الثقافية العربية التي أسستها الكاتبة المصرية المقيمة في الإمارات عايدة محجوب، والتي تقدم نفسها بوصفها منصة وفعل ولادة.

منصة غير تقليدية

تقول محجوب إن فكرة حرملك ارتبطت منذ البداية بفكرة غرفة تخص المرء وحده التي طرحتها وولف، إذ جاءت المنصة أساسًا من حاجة نساء لم يجدن المكان الذي يكتبن فيه.

وتوضح صاحبة المنصة أن الفكرة لم تكن إنشاء مساحة للكاتبات المحترفات، وإنما فتح الباب أمام النساء اللواتي لديهن ما يقلنه، حتى لو لم يعتبرن أنفسهن كاتبات من الأساس.

وهنا تحديدًا تبتعد حرملك عن النموذج التقليدي للمنصة الأدبية التي قد تبدأ من سؤال: من هي الكاتبة؟ وما الذي نشرته من قبل؟ إلى سؤال آخر أكثر بساطة: ماذا لديك لتقولي؟

الكتابة قبل الشهرة

تقدم حرملك محتوى باللغة العربية عبر سرد الحكايات التي تصنع المشهد الإبداعي في الأدب والمجتمع والثقافة والفكر، وتنطلق من تصور يرى أن التفاعل مع الثقافة مشاركة في صنعها، وليس مجرد متابعة لها.

لكن المشروع يركز بصورة خاصة على حضور المرأة في المشهد الأدبي والمجتمعي، ومحاولة إعادة النظر في العلاقة بين المرأة والثقافة والكتابة.

وتقول المنصة في تعريفها إنها انبثقت من حاجة ملحّة للكتابة، ومن رغبة في البوح والتنظيم، وأن يكتب الإنسان نفسه كما هو، وكما يريد أن يكون.

ولا تقدم حرملك نفسها بوصفها طريقا إلى الشهرة أو النشر أو المجد، بقدر ما تركز على إتاحة مساحة للكتابة نفسها، وعلى ما يمكن أن تمنحه التجربة من فرصة للتعبير واكتشاف الذات.

وتشرح محجوب أن هذا التصور يعني أن قيمة المرأة داخل المشروع لا ترتبط بشهاداتها أو مناصبها أو إنجازاتها الخارجية.

فالمرأة العاملة، والمرأة التي اختارت البقاء في المنزل، والمثقفة، والهاوية، والصاخبة، والصامتة، جميعهن لديهن، وفق فلسفة المنصة، صوت يمكن أن يكتب، وتجربة يمكن أن تتحول إلى حكاية. وبذلك تصبح الكتابة نقطة البداية وليس النتيجة.

لا تحتاج المرأة إلى أن تثبت أولًا أنها كاتبة حتى تحصل على فرصة للكتابة، وإنما يمكن أن تكتشف من خلال الكتابة أن لديها ما يستحق أن يقال.

سبعة أبواب للحكاية

تظهر هذه الفلسفة أيضًا في الأبواب التي اختارت حرملك أن تنظم من خلالها محتواها. فالمنصة تضم سبعة أبواب تحمل أسماء ذات دلالات رمزية، هي: رمادي، ومكاتيب، وسرة، وحمام الثلاثاء، وإرث، وبيان، وسلاموليك.

> حرملك ليست مجرد منصة لنشر النصوص، بقدر ما تبدو محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والكتابة

وتستعير هذه الأسماء مفردات من عوالم اجتماعية وثقافية قديمة، وتعيد توظيفها داخل فضاء رقمي معاصر، لتصبح الأبواب جزءًا من هوية المنصة، وليس مجرد تصنيف للمحتوى.

في رمادي تتحرك الكتابة في المناطق الملتبسة والمسكوت عنها، بينما يذهب مكاتيب إلى النصوص التي تحمل روح الرسائل والكتابة للغياب، ويمنح سرة مساحة للتجارب الأدبية والتأملية.

أما حمام الثلاثاء فيقترب من اليوميات والتفاصيل الصغيرة، بينما يرتبط إرث بالحكمة والموروث وما ينتقل من تجربة إلى أخرى عبر الأجيال، ويقدم بيان مساحة للقراءة الثقافية والفنية التي تنظر إلى الحاضر بحثًا عن أسئلة يمكن أن تلهم المستقبل.

وتكشف النصوص المنشورة داخل هذه الأبواب عن اتساع مفهوم الكتابة الذي تتبناه حرملك بين الذاكرة والتجربة الشخصية، والأدب والفن والنقد والقضايا الاجتماعية.

في سرة، مثلًا، تظهر كتابات نسائية ذات طابع شخصي وتأملي، مثل «للذكريات طعم ورائحة» لنور أسبير، التي تستعيد فيها ذاكرة منطقة ريفية وبيت العائلة، وتحول تفاصيل المكان إلى حكاية عن الفقد والحنين والتحولات التي تصيب البشر والأماكن.

وفي رمادي تتحرك الكتابة في المساحات غير الواضحة بين الأبيض والأسود، مثل مقال «جاءنا البيان التالي.. الحقيقة تحت مشرط المونتاج»، الذي يتناول علاقة الإعلام بالحقيقة وآليات صناعة الخبر من خلال قراءة ساخرة لفيلم «جاءنا البيان التالي».

الكتابة متاحة للجميع

أما مكاتيب فتمنح الرسالة، باعتبارها شكلًا أدبيًا وحميميًا، حضورًا داخل المشروع، فيما يبدو حمام الثلاثاء أقرب إلى مساحة للكتابة الحرة والتجارب التي لا تحتاج إلى القوالب المعتادة.

وبذلك يصبح تقسيم المنصة جزءًا من فكرتها نفسها، فالحكاية لا تأتي في شكل واحد، ولا يشترط أن تكون التجربة أدبية بالمعنى التقليدي حتى تجد طريقها إلى النشر.

أسماء أدبية وأصوات في بداياتها

ولا تقتصر حرملك على إتاحة مساحة للنساء اللواتي يكتبن للمرة الأولى أو لا يعتبرن أنفسهن كاتبات محترفات، إذ تستضيف المنصة أيضًا أسماء لها حضور في المشهد الأدبي العربي.

من بين هذه الأسماء الشاعر والروائي المصري محمد أبو زيد، الذي نشر فيها مقال «ألعاب الكتابة المرحة» ضمن باب سلامليك، والقاص والروائي شريف صالح، الذي نشر قصة «قبلة الموت الحلوة» في الباب نفسه، كما نشرت الروائية والقاصة المصرية نهلة كرم نص «دراما كوين» ضمن باب رمادي.

ويكشف هذا التنوع عن طبيعة المشروع الذي لا يجعل شهرة الكاتب أو عدد كتبه المنشورة معيارًا وحيدًا لتحديد قيمة النص، وإنما يتيح مساحة لكتاب ذوي تجارب مختلفة.

وهكذا يمكن أن يلتقي داخل المنصة الكاتب صاحب المسيرة الأدبية مع امرأة تخوض تجربتها الأولى في الكتابة والنشر.

وبهذا المعنى، لا تلغي حرملك الفارق بين التجارب الأدبية، وإنما تضعها داخل فضاء واحد، حيث لا تكون شهرة صاحب النص هي نقطة البداية، وإنما ما يحمله النص نفسه من فكرة أو تجربة أو حكاية يمكن أن تصل إلى القارئ.

سلامليك.. الغرفة الأخرى

لكن أكثر الأبواب إثارة للاهتمام هو سلامليك، وهو الباب المخصص للرجال.

يحمل الاسم دلالة مقابلة للحرملك في البيوت التقليدية، وهو ما يمنح المشروع مفارقة لافتة.

فالمنصة بدأت من حاجة النساء إلى مساحة خاصة للكتابة، لكنها لم تجعل هذه المساحة تعني إغلاق الباب أمام الرجال، بل أنشأت مساحة أخرى موازية لهم.

وتضم سلامليك نصوصًا لكتاب رجال في مجالات مختلفة، بين الشعر والقصة والمقال والتأملات الفكرية.

ففي أغسطس نشرت المنصة قصيدة «عندما أكتب عن الفرح» للشاعر محمد المعايطة، وقصة «قبلة الموت الحلوة» للكاتب شريف صالح، كما نشرت نص «حتى نعيش اختياراتهم» لمحمد بن صوفان الأحبابي، وقصة «لن يبحر السندباد» لعباد حسين.

وهنا تظهر المفارقة الأساسية في مشروع حرملك. فالمرأة تحتاج إلى مساحتها الخاصة، لا لأنها تريد إلغاء الصوت الآخر، وإنما لأنها تريد أولًا أن تمتلك المساحة التي تستطيع فيها أن تقول ما لديها.

«الأنشوطة الباريسية».. ذاكرة جيل عربي بين المنفى والخيبة

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

يستعيد أحمد المديني في روايته الجديدة زمنًا عربيًا مثقلًا بالمنفى والنضال والخيبات، متخذًا من باريس فضاءً تتقاطع فيه مصائر المثقفين والمناضلين مع أسئلة الوطن والحرية والذاكرة. وبين السيرة والتخييل، يستحضر الكاتب جيلًا حمل أحلامه إلى المنافي، وظل مشدودًا إلى أوطانه، ليحوّل التجربة الفردية إلى ذاكرة جماعية مفتوحة على الحاضر.

التقيت بالأخ والصديق أحمد المديني في عزّ حرارة هذا الصيف، وبعد حديث طويل تناولنا فيه أوجاع العالم العربي وأوضاع المثقفين العرب في بلدانهم وفي الشتات، أهداني نسخة من روايته الجديدة «الأنشوطة الباريسية: مغاربة وعرب آخرون»، الصادرة عن المركز الثقافي للكتاب. وقد أطلق عليها بعض الكتاب اسم «الناجية»، لأنها كانت ضمن منشورات الأستاذ والصديق بسام الكردي في مخبئه بجنوب لبنان، الذي تعرض للقصف، فنجت بعض الأعمال، وكانت هذه الرواية من بينها.

ومن هنا بدا لي أن وصول هذا الكتاب في حد ذاته يحمل دلالة تتجاوز الصدفة؛ فكتاب يتناول المنفى والذاكرة والمثقف العربي ينجو من الدمار، وكأن الثقافة، رغم هشاشتها أمام آلة الحرب، تملك قدرة عجيبة على مقاومة المحو.

تقع الرواية في ثلاثة وثلاثين فصلًا، إضافة إلى فصل أخير لما قيل عنها، وتمتد على أكثر من سبعمائة صفحة، وهو حجم يعكس اتساع المشروع الذي أقدم عليه المديني، ويكشف عن رغبة واضحة في الإمساك بزمن طويل، واستعادة أمكنة وشخصيات وأحداث ظلت حاضرة في ذاكرة الكاتب والجيل الذي ينتمي إليه.

ومن الصعب وضع هذا العمل داخل خانة واحدة؛ فهو رواية وسيرة وذاكرة وشهادة في الوقت نفسه. إنه نص تتحرك فيه الشخصيات بين الواقع والتخييل، وتتداخل فيه السيرة الفردية مع التاريخ السياسي والاجتماعي، بحيث يصبح من الصعب الفصل بين ما عاشه الكاتب، وما استعادته الذاكرة، وما أعاد الأدب تشكيله. وهذه إحدى نقاط قوة العمل؛ لأن المديني لا يقدم وثيقة تاريخية جافة، ولا يكتب سيرة ذاتية بالمعنى التقليدي، وإنما يستثمر الرواية لاستعادة زمن بأكمله.

باريس... أكثر من مدينة

تحتل باريس موقعًا مركزيًا في تجربة أحمد المديني الأدبية والشخصية. فالعلاقة بين الكاتب وهذه المدينة تمتد لأكثر من أربعين عامًا؛ عاش فيها، ودرس، وكتب، وتأمل تحولات الإنسان العربي في المنفى، كما عاين من خلالها تحولات المجتمع الفرنسي والعالم العربي والعلاقات بينهما.

ولهذا لا تظهر باريس في «الأنشوطة الباريسية» بوصفها مجرد خلفية للأحداث، وإنما تكاد تكون شخصية من شخصيات الرواية. إنها مدينة تتحرك في النص، وتمنح الشخصيات أسماء شوارعها ومقاهيها ومؤسساتها وجامعاتها، وتصبح جزءًا من ذاكرتها.

فالمدينة هنا ليست جغرافيا محايدة؛ إنها فضاء للحرية، لكنها فضاء للاغتراب أيضًا؛ مكان للقاء، لكنه قد يكون مكانًا للوحدة؛ مدينة تمنح المهاجر إمكانات جديدة، لكنها لا تستطيع أن تمحو ذاكرته الأولى.

ومن هنا يمكن فهم العلاقة العميقة بين المديني وباريس في أعماله السابقة، خصوصًا في ثلاثيته الأدبية: «نصيبي من باريس»، و«فتن كاتب عربي في باريس»، و«باريس أبدًا.. يوميات الضفة اليسرى». لقد شكلت هذه الأعمال مقدمات فكرية ووجدانية لعلاقته بالمدينة، قبل أن تأتي «الأنشوطة الباريسية» لتوسّع التجربة من السيرة الفردية إلى الذاكرة الجماعية.

> الرواية نص تتحرك فيها الشخصيات بين الواقع والتخييل، كما تتداخل فيها السيرة الفردية مع التاريخ السياسي والاجتماعي

ويحمل عنوان الرواية دلالة قوية ومركبة. فالأنشوطة تحيل إلى الحبل والقيد والاختناق، بينما تحيل باريس إلى الحرية والثقافة والأنوار والانفتاح. ومن خلال الجمع بين الكلمتين يتشكل تناقض أساسي هو الذي يحكم التجربة كلها: كيف يمكن لمدينة الحرية أن تصبح، في الوقت نفسه، فضاءً للاختناق؟

المهاجر العربي يصل إلى باريس بحثًا عن الأمان أو الحرية أو إمكانية التعبير، لكنه لا يصل إليها خاليًا من ماضيه. إنه يحمل وطنه معه، ويحمل ذاكرته السياسية، ورفاقه الذين تركهم خلفه، والسجون والمطاردات والرقابة والاغتيالات، كما يحمل أحلامًا لم تتحقق.

ولهذا يصبح المنفى حالة نفسية وثقافية، لا مجرد انتقال جغرافي. قد يعيش الإنسان في باريس، لكنه يظل مقيمًا في وطنه الأول عبر الذاكرة. وقد يغادر وطنه سياسيًا، لكنه لا يغادره وجدانيًا.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى التي يشتغل عليها المديني: المكان الجديد لا يلغي المكان القديم، والحرية في المنفى لا تمحو جرح الوطن.

من الهجرة إلى المنفى

نحن أمام أحداث متراكمة ومتقاطعة، تتمثل في هجرة المناضلين من بلدانهم، ليس حبًا في الهروب أو المنفى، وإنما لمواصلة النضال ضد الطغيان والدكتاتورية في العالم العربي. كانت باريس وجهة لبعض هؤلاء، فوجدوا أنفسهم يعيشون بين واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبين «الهناك»، حيث الرقابة والسجن والقتل قد تكون مصيرًا لكثير من الرفاق.

وهذا البعد السياسي مهم جدًا في فهم الرواية؛ لأن الشخصيات لم تذهب إلى باريس بالطريقة نفسها التي يذهب بها السائح أو الطالب أو الباحث عن فرصة مهنية. كثيرون ذهبوا وهم يحملون مشروعًا سياسيًا، أو اضطروا إلى الرحيل بسبب مواقفهم، أو وجدوا في المنفى فرصة لمواصلة ما تعذر عليهم القيام به في الداخل.

ومن هنا تصبح الهجرة جزءًا من تاريخ اليسار المغربي والعربي، ومن تاريخ المعارضة السياسية في المنطقة. باريس، بما كانت توفره من هامش للحركة والتعبير، تحولت إلى نقطة التقاء للعديد من هؤلاء المناضلين والمثقفين.

محمد الباهي... المثقف الذي لم يغادر وطنه

من الشخصيات التي تمنح الرواية بعدها الإنساني والسياسي شخصية محمد الباهي. فحضوره يتجاوز حدود الشخصية الروائية ليصبح رمزًا لجيل من المثقفين والمناضلين الذين حملوا هموم أوطانهم إلى المنفى.

الباهي في الرواية ليس سياسيًا فقط، ولا مثقفًا فقط، وإنما إنسان يحمل في داخله مشروعًا لتغيير واقع عربي مثقل بالاستبداد والهزائم والانقسامات. ولذلك يصبح حضوره مدخلًا لاستعادة تاريخ جيل كامل.

وتظهر قيمة الباهي كذلك في علاقته بالآخرين. فهو لا يعيش النضال بوصفه شعارًا سياسيًا، وإنما يمارسه في تفاصيل الحياة اليومية، في مساعدة الرفاق، وفتح الأبواب أمامهم، وتقديم ما يستطيع من دعم. ومن هذا الباب تأتي علاقته بسرحان.

فإذا كان سرحان قد التحق بباريس مواصلًا الكتابة في أهم جريدة يسارية في المغرب، فقد كان عليه أن يفكر في الإقامة فيها. وكان محملًا برسائل إلى مجموعة من المناضلين والشخصيات الفاعلة، وكان من بين الذين التقاهم محمد الباهي، الذي رأى، بحكم علاقاته الواسعة، أن من واجبه أن يجد عملًا لسرحان.

وهكذا أسهم الباهي في إنقاذ سرحان من تعب وجوع وبرد باريس، وساعده على العمل في القسم العربي بإذاعة فرنسا الدولية؛ بدأ مترجمًا، ثم أصبح مشرفًا على برنامج أسبوعي التقى من خلاله شخصيات عربية ومغربية عديدة كانت تعيش في باريس، إما اضطرارًا وإما بحثًا عن فضاء جديد للحياة والعمل.

بين وجع الذاكرة الجماعية وويلات العالم العربي